مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

اختلال التوزع السكاني التنموي في إقليم الجزيرة السورية سماته العامّة وآثاره

د. مدى شريقي*
هبة الكردي**

(تاريخ الإيداع 21 / 2 / 2017. قبل للنشر في 7 / 6 / 2017)

□ ملخّص □

يناقش هذا البحث الواقع التنموي الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الجزيرة السورية بوصفها منطقة ذات ثقل اقتصادي أساسي، فهي المصدر الأول للطاقة في سورية(النفط والغاز)، والمصدر الأول للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية الغذائية والصناعية(القمح والقطن)، وكان هذا الواقع الاقتصادي قد ترافق مع واقع تنموي اجتماعي(صحي وتعليمي) متدنٍّ، ومعدلات نمو سكاني مرتفعة، ليشكل بذلك أحد أهم اختلالات التوزع السكاني– التنموي على مستوى القطر. ويسعى البحث لوصف واقع إقليم الجزيرة ، عبر دراسة تحليلية وصفية لأهم الأرقام الإحصائية التي تقدم رؤية عامة حول الإنتاج الاقتصادي، والنمو السكاني والتقدم الصحي التعليمي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم آثار حالة عدم التوازن هذه، ومن أبرزها هجرة الريفيين نحو مناطق السكن العشوائي المحيطة بالمدن الكبرى ليمارسوا أعمالاً هامشية بسيطة، ويعيشوا مستويات خدمية صحية وتعليمية منخفضة، الأمر الذي من شأنه ترك أثر سلبي مزدوج عبر تشوه ريفي ومدني في آن واحد.

الكلمات المفتاحية : التوزع السكاني، الكثافة السكانية، المستوى الصحي، المستوى التعليمي، التنمية، الخصوبة، منطقة الجزيرة.

* مدرسة – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

Demographic-developmental distribution's imbalance in Al-jazeera region in Syria "General characteristics, and present and future effects"

Dr. Mada Shuraiki*
Hiba Al-kurdi ****

(Received 21 / 2 / 2017. Accepted 7 / 6 / 2017)

□ ABSTRACT □

This paper discusses the social and economic development reality in Al-jazeera region in Syria, considering it as an essential economic area in the country. In fact, this region is the principal source of energy (oil and gas), and it is the first source of strategic agricultural and industrial crops (wheat and cotton). This economic reality was accompanied with a low level of social development (on both branches: education and hhealth) and with high levels of population growth rates; so that it presents one of the most expressive examples of the imbalance in the demographic-developmental distribution in Syria. The paper aims to describe the reality in Al-jazeera region, through descriptive-analytic study based on the most important data which provide a general vision concerning the economic production, the population growth and the health and educational advancement. It also tries to highlight the most important effects of this imbalanced distribution, especially the rural exodus towards the slims of major cities, where people work in marginal activities and suffer from low levels of educational and health services, which would leave a double negative effect that could be seen in both rustic and urban deformations.

Key words: Population distribution - population density - healthcare level - educational level - development fertility - Al-jazeera region.

* **Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

إن اختلال خارطة التوزع السكاني ليس سمة لسورية وحدها، بل هو مشهد يرافق جميع الدول النامية، إذ تتركّز أعداد سكانية كبيرة في مدنٍ كبرى وضواحيها في حين تكاد تخلو مناطق واسعة، قد تكون مع ذلك غنيّة جداً بالموارد، من السكان والقوة العاملة.يتّسم مشهد الاختلال هذا بضغطه الشديد على مجالات محدودة، تتآكل بفعل الاستنزاف البشري في ظل خطط تنموية خجولة، وفي ظل غياب خطط حقيقية للتنمية المستدامة[1]، لابد للوصول إلى خارطة توزع سكاني أكثر اعتدالاً وعدالةً، من تفعيل خطط التنمية المستدامة؛والعمل وبسرعة على التنمية البشرية، والارتقاء بالنوع السكاني نفسه. ويسجَّل في سورية مثال واضح لاختلال التوزع السكاني التنموي وذلك في الحوض الفراتي الغني بتاريخه وبثرواته الباطنية، والمنتج الأول للقمح في القطر؛ الهش تنموياً بمستويات اقتصادية واستثمارية وتعليمية وصحية هي الأدنى قياساً بالأقاليم الأخرى في القطر. لتبدو عمليات التنمية منقوصة ليس باستطاعتها استغلال عوامل تاريخية وجغرافية وديموغرافية كثيرة كنقاط قوة ودفع للرفع من شأن الكثير من المناطق التي تعتبر الآن نائية، متخلفة بمستوياتها الاقتصادية والصحية والتعليمية المتدنية عن مناطق أخرى في البلاد. ونظراً لأهمية حالة الاختلال هذه ستناقش هذه الورقة البحثية بعضاً من جوانبها.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من عمق مشكلة التوزع السكاني بوصفها إحدى أبرز المشكلات والتباينات الديموغرافية التنموية في سورية. ويبدو هذا التباين أكثر حدة فيما لو نظرنا إلى الوضع التنموي السكاني لإقليم الجزيرة مقارنة ببقية الأقاليم الأخرى في البلاد، فهذا الإقليم يشكل معظم الحدود الشمالية والشرقية بمساحات واسعة، وثروات اقتصادية متنوعة، وكثافة سكانية منخفضة، ومعدل نمو سكاني هو الأعلى بين الأقاليم السورية، مما يجعله من أولى الاقتراحات لحل مشكلة التوزع السكاني، والمنطقة الجغرافية الأقدر على استيعاب النمو السكاني والتنموي على حد سواء. تشكل تلك العوامل مجتمعة أهمية وقوة في حال استثمرت تنموياً بشكل منصف ومتعادل مع بقية الأقاليم والمناطق في القطر، فهذه الأخيرة بدأت تعاني من حالة استنزاف مجالي [2] حقيقي بسبب الضغط السكاني، وضغط النشاط البشري الهائل والمكثف، مقارنة بإقليم الجزيرة الذي يحوي كل مشجعات العمل الاستثماري الاقتصادي والتنموي، ويمتلك اليد العاملة المحتاجة بشدة للتأهيل والتدريب والتعليم، هذا إضافة إلى أن موقعه الحدودي يفرض على سكانه تأثراً مباشراً بالمجتمعات والدول المجاورة له، مما يحمل تهديدات حقيقية مستقبلية لهؤلاء السكان الذين يقطنون مناطق بالغة الأهمية على جميع الصعد، سيؤثر ذلك كله على مجمل العمليات التنموية والنهضوية في القطر. أمام الكثير من التساؤلات حول هذا التناقض السكاني المجالي التنموي، وأمام المحاولات التنموية للتحسين من مستوى الحياة في مناطق ذلك الإقليم والنهوض بالمستوى السكاني (المشاريع المائية والسدود، واستصلاح الأراضي، وبعض الصناعات والمنشآت الصناعية، وتوفير الخدمات الطبية الأساسية، وتوفير مجانية التعليم وإلزاميته، وافتتاح جامعات وكليات جديدة..) يبقى السؤال الرئيس المطروح في قضية التوزع السكاني التنموي هو حول مدى تحقّق توازن فعلي بين ثلاثة أقطاب فاعلة

---

[1] التنمية المستدامة: ضمان البشرية تحقيق احتياجاتها الحالية من دون تعرض مقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها الخاصة(*Report of the World Commission Environment and Development*,1987)

[2] يشير مفهوم المجال هنا إلى تجاوز الحيز الجغرافي ليشمل ترابط جميع الأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والثقافية لمنطقة ما. وهو مصطلح استخدم في الدراسة الاستشرافية الأولى لحالة سكان سورية .

ومتداخلة تتمثل في طاقة الأرض وقدرتها والثروات التي يحويها الإقليم، وكذلك المورد البشري لهذا الإقليم كماً ونوعاً؛بالإضافة إلى أثر الخطط التنموية نفسها، ومدى فاعليتها وتفعيلها.

ستناقش هذا المقالة مدى تفاعل هذه الأقطاب على مستوى إقليم الجزيرة كمثال واضح على اختلالاتها وثغراتها في تلك المنطقة ذات الثقل الاقتصادي والاستراتيجي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، فيستند إلى المادة العلمية المُتاحة حول الإقليم ليصف واقعه السكاني والتنموي أولاً، ثم يُحلِّل أبعاد الخلل التوزعي والتنموي فيه، ويسلِّط بذلك الضوء على إمكانات الاستثمار البشري والمادي الكامنة في الإقليم وعلى آثارها في العملية التنموية السورية ككل. هذا ولابد من الإشارة إلى أن الدراسات حول هذه المنطقة وفي هذا الخصوص تبقى محدودة، ولذلك اعتمد التوصيف بشكل رئيس على ما تقدمه الدراسة الاستشرافية– وهي بحقّ من الدراسات الغنيّة في هذا المجال– للانطلاق بعدها إلى تحليل وربط بُعدَي البحث، أي غنى الموارد من جهة وضعف التنمية من جهة أخرى.

النتائج والمناقشة:

أولاً. التوزع السكاني في سورية: ملامح عامة وتباينات رئيسة

حكمت خارطة التوزع السكاني في سورية–على مدى فترات طويلة– محددات تاريخية وجغرافية، وإذا كانت عوامل المياه وخصب الأرض وطريق الحرير وخط الحجاز قد أسست لذاك التوزع السكاني عبر التاريخ، إلا أن محدّدات جديدة تدخّلت في ما بعد، وكانت ذات إسهام لا يقل أهمية في تشكيل هذه الخارطة، كالخطط التنموية والتوجهات الاقتصادية، إضافة لمساهمة الموروث الاجتماعي والثقافي، والاتجاهات المدنية والحضرية، فتظهر حالة التوزع السكاني السوري معبرة عن العلاقات الجدلية للعوامل السابقة. وتزداد آثار مجمل تلك المحددات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

تتباين أعداد سكان المحافظات، وتتباين نسب الكثافة السكانية تبعاً لمساحة كل محافظة وكل منطقة ولاتجاهات النمو السكاني فيها ، هذا النمو السكاني الذي يتحدد بعوامل كثيرة تنموية اقتصادية واجتماعية وتعليميةرافقه ارتفاع نموٍ مدنيٍّ مشوه، واستهلاك شديد لبقع محددة من الأرض في غياب خطط تنموية مستدامة تضبط ذلك الاستهلاك؛وهكذا تحافظ الأرض المعمورة على مجالها وطاقتها، بينما يزداد معدل النمو السكاني، وتزداد معدلات الكثافة السكانية، ويتابع التوزع السكاني اختلاله (انتشار وتركز)، أمام احتمال كبير لاستمرارية تلك المشكلات السكانية.

ترجع حالة الاختلال السكاني في سورية تقديرياً إلى عدّة عقود مضت، ففي بداية الستينيات بدأت سورية تشهد حركة نشطة للسكان نظراً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فعّلت حركة السكان بين المحافظات في تلك الفترة وخاصة باتجاه مراكز المحافظات والعاصمة . بلغت نسبة السكان في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب 43% من إجمالي السكان للعام 1960، بينما لاتتجاوز مساحة هذه المحافظات 20% من المساحة الكلية، وبالمقابل بلغت نسبة السكان في محافظات دير الزور والحسكة والرقة 16% من إجمالي السكان بينما تبلغ مساحتها 41%من إجمالي مساحة البلاد. ترافق ذلك التوزع السكاني بتوزعٍ مشابه من حيث تركز المنشآت الاقتصادية، فحوالى 73%من إجمالي

المنشآت الاقتصادية تركزفي ثلاث محافظات هي دمشق وحلب وحمص في عام 1970، ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالى 53%عام1981(توزع السكان الجديد، 2005). وتستمر اختلالات التوزع السكاني السوري في ظل أسباب عديدة متداخلة يأتي على رأسها عدم كفاءة الخطط التنموية، وإهمالها للمناطق الطرفية في البلاد بشكل ملحوظ، فيما تتفعل تلك الخطط وبشكل واضح في مناطق أخرى كالعاصمة، وهذا ما أنهك الرأسمال المجالي– الطبيعي– التراثي لدمشق، وعمل على تآكل قدرة المناطق الطرفية نفسها التي لم تشملها الخطط التنموية، ترافق ذلك مع ما يسمى" بمركزية العاصمة" على جميع المستويات الإدارية والحكومية والاقتصادية والاجتماعية، وتغذية اتجاهات السلوك الاقتصادي والاجتماعي للسكان بتمركزهم تماماً وبشدة حول العاصمة المنهكة.

يرتبط بالتوزع السكاني مايسمى بالكثافة السكانية والتي تعني عدد الأفراد أو حجمهم في منطقة ووقت محدد(Principles of Population & Demography,2011).تبدو سورية منتمية إلى البلدان قليلة الكثافة السكانية [3] وذلك تبعاً للكثافة الحسابية الكيلو مترية، أمّا لو حُسبَت تلك الكثافة تبعاً للمجال المعمور فإنها ستكون بذلك من الدول العالية الكثافة السكانية، (انظر الجدول رقم2). وتبلغ الكثافة السكانية وفقاً للمجال المعمور 273ن/كم^2 بحسب بيانات 2005، وستواصل هذه الكثافة ارتفاعها لتبلغ 410ن/كم^2 فوق مجال محدود يبلغ 34.5% من مساحة البلاد في العام 2025 (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية2025، 2007).

1. إن امتداد سورية على عدة أقاليم مناخية عدّة لايعني توزع السكان على جميع تلك الأقاليم، بل تظهر اختلالات واضحة في التوزع والكثافة السكانية بين المناطق والأقاليم، حيث يتركز ثلاثة أخماس سكان سورية في مساحة ضيقة لا تتعدى 13% من مساحة سورية الإجمالية أو 3% من مساحتها الفعلية، ويشكل سكان دمشق وريف دمشق وحلب 44% من سكان سورية في مساحة لا تزيد على 8% من مساحة سورية الإجمالية أو 24%من المساحة الفعلية (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). وتُظهر الإحصاءات حجم تباين التوزع السكاني بين المناطق والمحافظات السورية، فحسب تعداد 2007 تبدو حلب المحافظة الأكثر سكاناً ويزيد عدد سكانها 13 مرة على المحافظة الأقل سكاناً وهي السويداء، وإن كانت هذه النسبة لا تعطي الصورة الحقيقية للتوزع والكثافة السكانية بسبب تباين حجم المحافظات.ولعل أكثر ما يبرز حدة تفاوت التوزع السكاني هو حالة كلٍّ من العاصمة دمشق والعاصمة الاقتصادية حلب، حيث يتضح ترافق الجذب السكاني مع العمل التنموي، ويبدو التباين التنموي واضحاً ليس فقط على مستوى (ريف ومدينة) بل على مستوى (مدينة ومدينة).

يمكن إيضاح حجم تفاوت الكثافة بين المحافظات من خلال الشكل البياني الآتي [4](رقم 1)، فمقارنة الكثافة في دمشق مع بقية المحافظات على رسم بياني واحد تجعل الفروقات غير مقروءة على الشكل بسبب شدّتها الناتجة من شدّة الكثافة في دمشق. وبإزاحة دمشق من الرسم (الشكل 2) تصبح الفروقات بين المحافظات مقروءة وواضحة.

[3]دول قلية الكثافة السكانية أقل من 100ن/كم^2، دول عالية الكثافة السكانية أكثر من 250ن/كم^2(الدراسة الاستشرافية، 2007، ص64).

[4]رُسِم الشكلان البيانيان بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2) في الملحق.

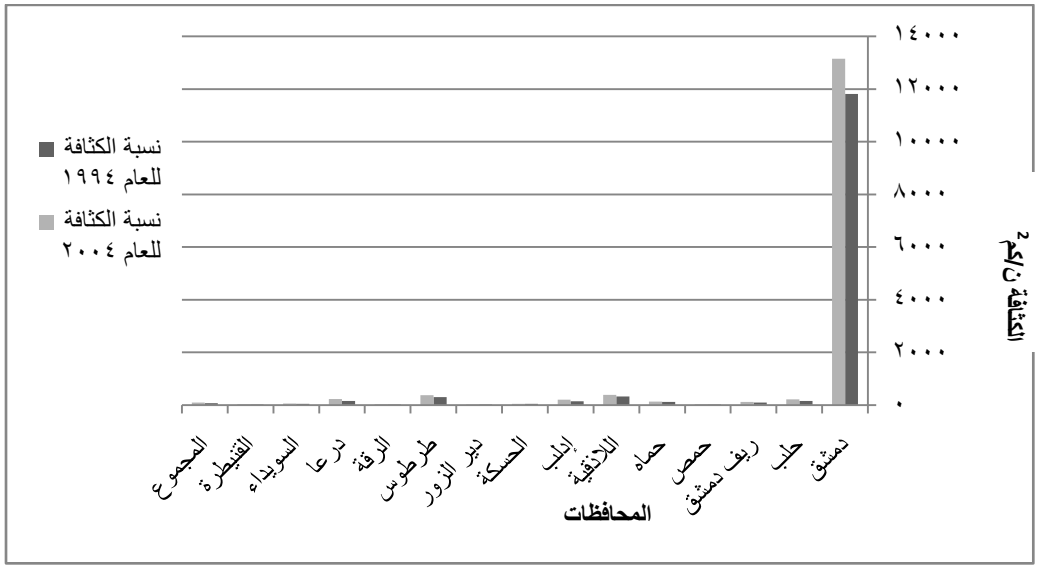

الشكل (1): نسب الكثافة السكانية للمحافظات السورية بما فيها دمشق لعامَي 1994 و2004

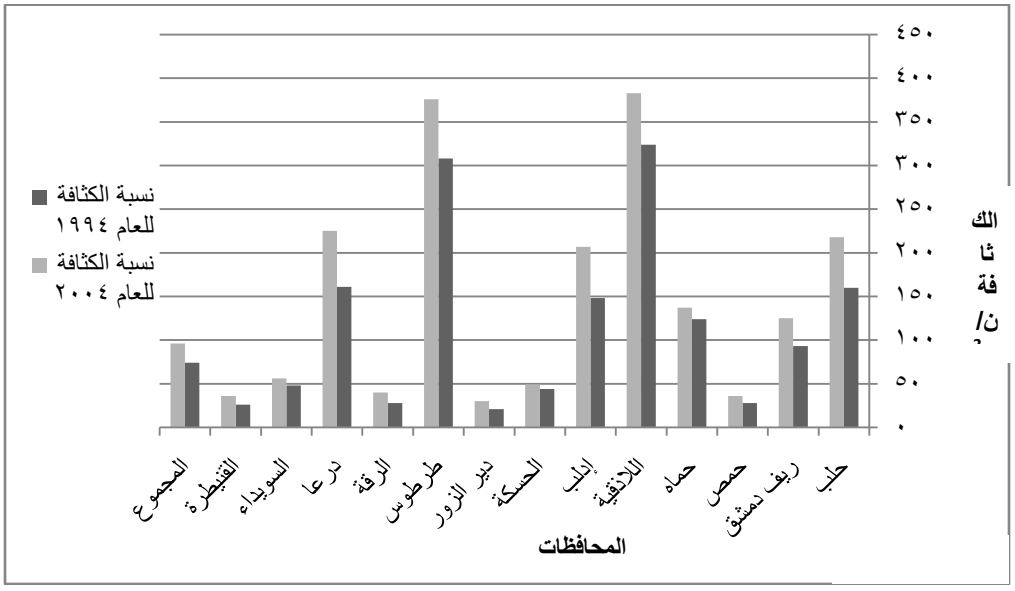

الشكل (2): نسب الكثافة السكانية للمحافظات السورية باستثناء محافظة دمشق لعامَي 1994 و2004

يتناول هذا البحث واقع إقليم الجزيرة باعتباره المثال الأوضح والنموذج الأكثر تناقضاً للتوزع السكاني التنموي بين أقاليم القطر وفقا لتقسيماته الجغرافية والمجالية، حيث تتنامى المفارقات والتناقضات في ذات الإقليم الذي يعد عصباً للاقتصاد في البلاد. وتسجّل سورية بالتالي اختلالاً سكانياً تنموياً بالغ الأهمية يتمثّل في كون الإقليم الأغنى اقتصادياً من حيث الزراعة، والثروة حيوانية، والثروات الباطنية، والغني كذلك بإرثه الحضاري التاريخي؛ هو الأكثر فقراً والأضعف تنمية.

هذا الإقليم المهم اقتصادياً المبعد تنموياً،هو ما اصطلحت الدراسة الاستشرافية على تسميته بـ "إقليم المثلث الطرفي" على اعتباره إقليماً طرفياً مقارنة بمستوى تطور الأقاليم الأخرى،وهو جزءٌ رئيسي مما يطلق عليه عموماً مناطق نامية أو نائية (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). قد تبدو هذه التسمية

الأخيرة أشد وطأة من تسميته بالطرفي، إلا أنها تتضمن حتماً، وتدل وبشدة على فجوات تنموية متعددة الأبعاد ومتشابكة، إذ يتضافر فعل المورد البشري مع الموقع الجغرافي الحدودي والمهم لما يسمى بتجارة الترانزيت، والهامشي بوصفه بعيداً جداً عن العاصمة وعن المناطق ذات الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد عمومًا (حلب ودمشق بشكل خاص).

يضاف إلى كل ما سبق تباين تضاريس الإقليم وتناقضها ما بين امتداد مساحات صحراوية شاسعة ومساحات زراعية خصبة على ضفتي الفرات ودجلة. كما أضاف مورد النفط والغاز تناقضاً آخر من حيث تعزيز الثقل الاقتصادي الطاقوي للإقليم، واستقطابه للخبراء واليد العاملة من السوريين ومن غير السوريين، الأمر الذي فرض ضرورة النهوض بالواقع الحضري– المديني لتلك المناطق، وإقامة بلدات ومدن صغيرة بالقرب من مراكز النفط بمستوى يليق بهؤلاء الوافدين الجدد، في الوقت الذي حافظ سكان تلك المنطقة على واقعهم وسلوكياتهم الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية السابقة، أو بأفضل الحالات كانت تتغير بشكل خجول وطفيف ومن دون ان تتمكّن من مواكبة تلك الاكتشافات والإمكانات الطاقوية والزراعية، فاتّسمت المستويات الاجتماعية بضعف مؤشراتها المختلفة، حيث لا تزال نسب الأمية والتسرب من المدارس هي الأعلى، ولا يزال عرف القبيلة والثأر، والعائلة الممتدة وتعدد الزوجات، وإنجاب الكثير من الأولاد، وتهميش المرأة، والزواج المبكر، وعدم استخدام وسائل منع الحمل، إضافة لمستويات صحية متدنية؛ كل ذلك ما يزال مستمراً منذ عقود مضت وحتى الآن ليتعاظم تناقض واقع الإقليم مع مرور عقود عدّة على أولى العمليات التنموية الهادفة للنهوض بذلك الواقع وجعله أكثر إيجابية وأقل تناقضاً.

ثانياً. إقليم الجزيرة

1 – جغرافياً – سكانياً:

يقع إقليم الجزيرة في الزاوية الشمالية الشرقية من سورية بين نهري دجلة والفرات ممتدًا على مساحة 51000 كم^2 (جونز، 2002)، يشكل معظم الحدود الشرقية والشمالية مع تركيا والعراق، ويضم ثلاث محافظات هي دير الزور والحسكة والرقة.

تقسم الجزيرة السورية إلى ثلاثة أقسام :

- الجزيرة العليا المطيرة: وهي المنطقة الأخصب والأغنى مطراً، والأكثف سكانياً.
- الجزيرة السفلى: (بادية الجزيرة) فقيرة الأمطار، قليلة الزراعة والكثافة السكانية.
- وادي الفرات:(الشامية والجزيرة) حيث ترتفع كثافة الزراعة المروية، والكثافة السكانية، وهذا مترافق بطبيعة الحال مع تركز المشاريع المائية في تلك المنطقة: سدود تشرين والثورة والبعث والبحيرات التي تشكلت خلفها.

تشكل نسبة سكان الإقليم 17.1% من سكان سورية بمساحة تبلغ 41% من المساحة العامة للقطر بحسب إحصاءات 2005.أما معدّل النمو السكاني فبلغ مستواه الأعلى في دير الزور حيث سجّل 33.4 في الألف، وبلغ في الرقة 26.7 في الألف وأخيراً في الحسكة 24.6 في الألف.

تتباين كذلك نسبة الكثافة السكانية في الأراضي المأهولة حيث بلغت أعلاها في محافظة دير الزورمسجّلة311ن/كم^2 وسجّلت 80ن/كم^2 في الرقة و 79ن/كم^2 في الحسكة لعام 2005(الدراسة الاستشرافية، 2007). يتميز هذا الإقليم بارتفاع معدل نموه السكاني لأسباب مختلفة كانخفاض المستوى التعليمي والتسرب من المدارس وتعدد الزوجات والتمسك بالعادات والتقاليد كالتفاخر بالكثرة بوصفها أساس النظام القبلي الذي ينتشر في تلك المناطق.

2 - الإقليم من المنظور الطاقوي:

يعتبر إقليم الجزيرة القوة الاقتصادية الأهم في البلاد لامتلاكه مصدر الطاقة ومحرك معظم العمليات الصناعية(الغاز والنفط)، واحتلاله للمرتبة الأولى بين أقاليم القطر بالنسبة للدخل الوطني، حيث تتركز حقول النفط في سورية بمعظمها في المربع الشمالي الشرقي،وبلغ الاحتياطي المؤكد 23.9 مليار برميلاً معظمه في شمال شرق سورية وخاصة منطقة الحسكة (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). وتعتبر محافظة الحسكة المحافظة الأغنى بالنفط، ويعادل احتياطيها القابل للإنتاج احتياطي جنوب السودان (باروت، 2013).

كان للنفط دور بالغ الأهمية في الاقتصاد السوري منذ أوائل الثمانينيات، وحققت سورية الاكتفاء الذاتي من النفط ومشتقاته وسدت الحاجة للمحروقات وحاجة القطاع الصناعي، وبلغ إنتاج سورية من الغاز الطبيعي 9.8 مليار م ^{3} للعام 2005(رهبان، 2009). كما شكلت الصادرات النفطية مصدراً مهماً للحصول على العملة الصعبة لمتابعة العمليات التنموية في البلاد. بلغت نسبة صادرات النفط الخام 75% من إجمالي الصادرات السلعية للعام 2000 (سيد أحمد، 2007)، ولكن لاتظهر أي علاقة أو ارتباط بين التوزع الجغرافي لمكامن النفط والغاز في سورية وبين توجهات الخطط التنموية، وإن شهدت تلك المناطق تطوراً اقتصاديًا إلا أنه بقي محدوداً ولا يقارن بما شهدته بقية المحافظات (رهبان، 2009).

3 - الإقليم من المنظور المائي والزراعي:

بوصف الماء العامل الأقدر تاريخياً على جذب السكان وإقامة الحضارة فإن الفرات، الحوض الأغزر والأوفر مائياً في القطر، يجب أن يكون الأكثر جذباً للسكان، وللمشاريع التنموية، والأكثر حظاً بتفاعله وانفعاله مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطر. إلى جانب نهر الفرات هنالك عدة أنهار مهمة في هذا الإقليم(دجلة والخابور والبليخ وجغجغ).هذه الوفرة المائية جعلت من إقليم الجزيرة أكبر نظام زراعي في القطر من حيث حجم الحيازات وحجم الإنتاج. والقسم الأكبر من أراضي هذا الإقليم تزرع بالمحاصيل الاستراتيجية كما ويضم الإقليم 55% من مجموع الأراضي المروية في سورية، 31% منهافي الحسكة و14% في الرقة و10% في دير الزور(الدراسة الاستشرافية، 2007).

يتخصص هذا الإقليم بزراعة المحاصيل الاستراتيجية (القطن والقمح)، والتي تحتاج إلى حيازات كبيرة من أجل مكننة الإنتاج، وتركزت 54% من زراعة القمح في محافظتي الحسكة والرقة للعام 2006(واقع الغذاء والزراعة في سورية، 2007)، ويحتل القطن أكبر المساحات المروية على اعتباره المحصول الصناعي الخام المعد للتصدير مقابل الحصول على القطع النادر، وهذا ما دفع بالمزارعين بسبب المردود العالي للقطن لأن يزيدوا من المساحة المزروعة بالقطن أكثر مماهو مرخص، فالدولة تشتري كل محصول القطن مع أنها تميز بالسعر بين محصول المساحات المرخصة وغير المرخصة.

بالإضافة إلى ما سبق، يتّسم إقليم الجزيرة بأنه مستقطب لليد العاملة الزراعية في مواسم الحصاد، فهو يستقبل عمالاً موسميين للعمل في الأراضي التي كثيراً ما تكون القوى العاملة المحلية قد هجرتها. وهذه مفارقة مهمة، فاستقطاب اليد العاملة الموسمية من أقاليم أخرى يرافقه حالات نبذ لليد العاملة المحلية بسبب الفقر وموجات الجفاف وتذرر الملكية الزراعية وإعادة تجميعها [5] (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007).

[5]أمام مشهد تفتت الملكية الزراعية في جميع المحافظات، نلحظ أن التجميع هو الاتجاه السائد في منطقة الجزيرة حيث يقوم كبار الفلاحين بشراء الحيازات الصغيرة من صغار الفلاحين، وهكذا يتم تجميع الحيازات لتشكل مزارع كبيرة،(تبعاً لنوعية المحاصيل المزروعة (القمح،

وهكذا ترتسم الخصوصية الزراعية القوية لإقليم الجزيرة، بخصوبة ريفه من جهة ريفه، ونبذه للقوى العاملة الزراعية من جهة أخرة، ويحدث الأمر وفقاً لعدة ديناميات: دينامية تذرر الحيازات الصغيرة، ودينامية التصحر والتملح، ودينامية القحط.(باروت، 2014).

تعدّ مشكلة تملّح التربة إحدى أهم المشكلات التي يعاني منها الإقليم،وهي مشكلة تفاقمت عندما تم إدخال زراعة القطن في الخمسينيات وذلك بسبب مجموعة من العوام ل، كإساءة استخدام مياه الري ، وعدم وجود شبكات الصرف الفعالة ممأدى إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية، وأدت عملية النتح إلى ارتفاع الملح في طبقة الجذور مما أدى إلى انعكاسات كبيرة تمثلت في هجرة مساحات شاسعة من الأراضي (جونز، 2002).

من جانب آخر، يعاني الإقليم من سوء استثمار الثروة المائية، حيث يستمر حفر الآبار غير المرخصة، وتعتمد الحسكة على المياه الجوفية لري 90% من مساحة أراضيها المروية، وبلغت النسبة 37% في محافظة الرقة و27% في محافظة دير الزور. وبلغ عدد الآبار في الإقليم للعام 2005 ما مجموعه 456 بئراً منها 40% غير مرخص(التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). مما يعني استنزافاً للمياه الجوفية غير المتجددة، سيؤدي مع الزمن إلى تدهور الكثير من الأراضي.

4 - اتجاهات نمو سكان الإقليم مدينياً- اجتماعياً:

يتميز هذا الإقليم بتنوعه الديني، وتعدد انتماءاته القبلية والقومية، فموقعه الحدودي فرض على سكانه علاقات تأثر متبادلة مع دول الجوار، بالإضافة إلى احتوائه على نسبة كبيرة من البدو الرحل المنتقلين عبر البوادي المتصلة جغرافياً بين عدة دول (العراق، والسعودية، والأردن)، كل ذلك أدى إلى تعقد الواقع الاجتماعي الثقافي وتناقضه أيضاً، الأمر الذي يعزز من صعوبات التعامل مع ذلك الواقع وضبط كل متغيراته وعناصره، وشملها في عمليات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. هذا بالإضافة إلى وجود محددات قانونية حكمت وحددت وربما حدت من النمو المدني[6] والحضري، لتظهر مكامن ضعف نمو ذلك الإقليم.

تبدو **قرى الريف السوري** عموماً، وإقليم الجزيرة خصوصاً وكأنها اتجاهين متعاكسين ومختلفين تماماً عما يجب أن تسلكه بوصفها مناطق ريفية زراعية، **الاتجاه الأول :** يتمثل في هجرة أبناء الريف مما يؤدي شيئاً فشيئاً إلى اضمحلال القرية المنتجة وتحولها إلى مناطق بور مقفرة. وأما **الاتجاه الثاني:** فيتمثل في نمو القرية وتحولها إلى بلدة أو مدينة مبتعدة تماماً عن نمط الإنتاج الزراعي، ومنطلقة نحو أنماط اقتصادية جديدة أكثر استقراراً من الاقتصاد الزراعي الموسمي الآخذ فيالتدهور. إن الاتجاهين السابقين يعبِّران عن مشكلة حقيقية تنمو وتتفاقم في الظل أحياناً، وعلى الملأ أحياناً أخرى. وفي حال استمرار اتجاهات "القرية السورية" فإن الريف سيأخذ في التآكل والاضمحلال مما يعني خروج المزيد من الأراضي الزراعية من الاستثمار. إضافة لمأساة ما يسمى تدهور الأراضي الزراعية مما يؤدي

الشعير، القطن) والتي تحتاج لمساحات كبيرة تسمح باستخدام المكننة)، في حين يتحول صغار الفلاحين الذين باعوا الحيازات إلى عمال موسميين أو إلى ممارسي أعمال هامشية في أطراف المدن.

[6]ورد في قاموس المنجد: "حضر – حضارة: أقام في الحضر، تحضر البدوي أي تشبه بأخلاق الحَضَر، والحضر: القرى والأرياف والمنازل المسكونة فهي خلاف البدو والبداوة والبادية". أما المدينة فهي مرحلة تطورية لاحقة على الريف بأنماط انتاجية اقتصادية (صناعية تجارية خدمية..) مختلفة عما هي في الريف القائم بشكل أساسي على النمط الاقتصادي الزراعي، وهذا ما يفرض بدوره أنماط معيشية حياتية واجتماعية ومعمارية وثقافية واستهلاكية أكثر انفتاحاً وتعقيداً. وبذلك لا تحمل الكلمتان نفس المعنى ولا يجوز أن تنوب كلمة حضر عن كلمة مدينة.

لهجرها ثم تصحرها متحولة لأراضي طاردة لسكانها مشكّلة ما يسمى بـ" الهجرة البيئية" (التقرير الوطني الأول، 2008).

أما في ما يتعلّق بالنمو المديني للسكان ، فإن نمو سكان مدن الإقليم يتّسم بما يمكن أن نسميه بـ"الانقطاع الحضاري"[7]، حيث انقطعت تلك المدن إلى حد كبير عن تاريخها وموروثها الحضاري العائد لقرون مضت، لتبدأ نموها من نقطة الصفر تقريباً منذ حوالى مئة عام، في حين نلحظ أن غيرها من المدن السورية لم تنقطع بشكل نهائي عن تاريخها وموروثها الحضاري. يأتي هذا الانقطاع متلازماً مع آلية منهجية نمو المدن السورية التي تنمو وفق المعايير الكمية وليس وفقاً للمعايير الحقيقية للنمو المديني، حيث يتلخص مفهوم المدينة في سورية بعدد مرتفع من السكان، ومجموعة من الأبنية الطابقية المتلاصقة، ومجموعة من المحال التجارية والخدمية، مما يغيِّب المعنى المدني الحضاري الحقيقي، من انفتاح وتنوع اقتصادي، وتطور علمي واتجاهات علمية تعليمية، وخدمات اجتماعية متقدمة. وبما أن الكثير من البلدات الريفية تتحول إلى مدن فهذا يعني،وبالارتباط مع كل ما سبق، أن نسبة كبيرة من السكان الريفيين المفترض أنهم عمال زراعيون يتحولون إلى سكان مدن من دون فرص عمل حقيقية، أو نشاط مدني ثابت مما يدرجهم ضمن فئات البطالة بأنواعها الموسمية أو المقنعة، متزاحمين في مناطق سكن عشوائي أبعد ما تكون عن المعنى الحقيقي للمدينة.

مثل هذا الوضع العام والسائد في جميع المدن السورية يتبدّى بشكل حاد في مدن إقليم الجزيرة، حيث غالبية السكان هي من البدو المرتحلين، والمعتمدين في معيشتهم على الرعي، وحيث تبدأ عملية التحضُّر بتوطين البدو والعمل على استقرارهم واشتغالهم بالزراعة. وفي ظل هذا الوضع، كان من الطبيعي غياب مايسمى بـ"الطبقة الوسطى" أو الاكتفاء بحضورٍ خجولٍ مهمّشٍ لها، وهي التي تعتبر الحامل الأساسي والفاعل الحقيقي في التطور والنمو الحضري، بينما تظهر في بقية الأقاليم طبقة وسطى فاعلة ومستقرة يقابلها في إقليم الجزيرة «طبقة وسطى محدودة مستنزفة بالتآكل أو بالهجرة» (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). ووفقاً لذلك استمرت مدن الإقليم بالنمو، واستمر تحول سكانه من ريفيين إلى مدنيين، وكمثال على ذلك ارتفاع نسبة نمو سكان المدن في دير الزور من 37.2في الألف عام 1994 إلى83.4 في الألف عام 2004 مقابل انخفاض في مستوى نمو سكان الريف من 46.3 في الألف الى 8.8 في الألف عام 2004 (التوزع السكان الجديد، 2005).

ترافق ذلك النمو بتشوه واختلال المشهد العمراني وبانتشار شديد للعشوائيات في مدن تلك الأقاليم، ممثِّلةً مناطق هامشية مبعثرة غير مندمجة في المدينة نفسها، وتسجل عشوائيات هذا الإقليم أكثر مستويات التنمية تدنياً، و«تبدو هذه العشوائيات المنفلشة أفقياً متمخضةً في بعض وجوهها عن حراكات المجتمع شبه البدوي التحضرية حيث يمكن رد انتشارها المبعثر المتنافر إلى خلفيتها البدوية الرعوية وامتلاك الماشية من جهة، وإلى استبدال الخيمة بيت الشعر بالمنزل الإسمنتي الحديث المشوه مباشرة»(التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007)؛ وهذا يعني تضخماً وتشوهاً في قاعدتها الاجتماعية.

ليست المعطيات المتعلِّقة بالعشوائيات السورية متوافرة دائماً أو دقيقة بالمطلق، لكن بعض الأمثلة المتاحة تسمح برسم صورة عن أثر حالة الاختلال هذه في توليد الظاهرة وتوسيع أفقها. نجد مثلاً وفقاً لإحصاءات 2004 أنّ

[7]مصطلح ورد في الدراسة الاستشرافية، يدل على مفارقة تاريخية تميز إقليم الجزيرة عن بقية الأقاليم السورية ينطلق المصطلح مما أشار له ابن خلدون بكلمة (العمران) ، حيث ظهرت أول المساكن والحواضر على ضفاف الفرات منذ آلاف السنين، بينما المدينة المعاصرة في ذلك الإقليم لا تعود إلى أكثر من قرن ونصف.

72% من سكان مدينة الحسكة، و82% من سكان مدينة الرقة هم من سكان العشوائيات، وتنخفض النسبة إلى 39% في دير الزور التي تعاني من محدودية الأرض القابلة للتوسع مما يعيق التمدد الأفقي لهذه العشوائيات، (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007).ومن المتوقع أن يستمر هذا المشهد مترافقاً مع ضعف تنموي وقصور في النهوض الاقتصادي والعمراني والمديني والخدمي مع استمرار تدفق المهاجرين بفعل تذرر الملكية الزراعية وتجميعها، وتحول العمال الزراعيين إلى العمل في النشاطات الهامشية في تلك العشوائيات.

أما بالنسبة **للثغرات القانونية** التي تحكم المناطق الحدودية في إقليم الجزيرة، يبدو المحدد القانوني نقطة ضعف واضحة في السياسات التنموية للمناطق الحدودية التي يمتد عليها إقليم الجزيرة بشكل عام، حيث اعتبرت كامل محافظة الحسكة، والكثير من الأراضي الخصبة التابعة لمحافظة الرقة، وكافة المناطق الحدودية مع تركيا بعمق 25 كيلومتراً؛ كل تلك المناطق تعتبر مناطق حدودية لاعتبارات أمنية، وعسكرية، لتكون فعلياً خارج الخطط التنموية، حيث حظر المرسوم التشريعي 193 الصادر عام 1952 والمرسوم 75 الصادر عام 1962 مع تعديلاتهما إنشاء أو نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، أو استئجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعيًا لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وكذلك جميع عقود الشركات أو عقود الاستثمار الزراعي التي يتطلّب استئجارها مزارعين، أو عمال أو خبراء من الأقضية الأخرى، أو البلاد الأجنبية إلا برخصة مسبقة تصدر عن وزير الداخلية بناء على اقتراح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بعد موافقة وزارة الدفاع، وقد شملت قرارات المنع هذه الأراضي والعقارات داخل المدن وخارجها (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 2007). وبذلك تم إقصاء هذه المناطق تنمويًا وفق القانون، لتحرم من القروض والاستثمارات الزراعية والعقارية والصناعية والسياحية والنشاط الزراعي، مما يعني حرماناً من فرص العمل وضعفاً في الاستقرار.

5 – جوانب من ثغرات التنمية البشرية والاجتماعية في إقليم الجزيرة:

إنّ مؤشّر الفقر هو أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية لارتباطه وبشكل وثيق بمجمل نشاطات الحياة اليومية وتأثيره وتأثره المباشر بنوعية الحياة. تظهر نتائج دليل الفقر متعدّد الأبعاد [8] في سورية على مستوى المحافظات اختلالات كبيرة في التوازن بين المناطق ،إذ بقيت المناطق الشرقية والشمالية هي الأكثر فقراً حيث يقطن 58,1% من الفقراء فيها. وبلغت النسبة في الرقة 16,28%في العام 1997 وارتفعت في العام 2004 إلى 17,59%، وفي الحسكة ارتفعت في الفترة ذاتها من 8,81%إلى10,09%. وإن بقي الحال هو الأسوأ في حلب حيث سجلت 17,94%للعام 1997وبلغت 19,88% عام 2004. فعلى الرغم من أن حلب هي العاصمة الاقتصادية، إلا أن الريف الحلبي هو الأكثر ترديا، مما يعني أن النمو الاقتصادي ليس لصالح الفقراء، وأن عدالة توزيع الدخل في تراجع فيما يستمر الفقر بشكل أوضح في المناطق الريفية.وهكذا استمرت المناطق الشرقية والشمالية بتسجيل أسوأ نتيجة على دليل الفقر متعدّد الأبعاد للعام2009،مايعني حرماناً مرتفعاً نسبياً.

هذا وتظهر محافظات دير الزور والرقة وحلب والحسكة وإدلب الأشد حرماناً على التوالي، أما السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق فهي الأقل حرماناً على التوالي من حيث دليل الفقر متعدّد الأبعاد . ويشير العديد من الإحصاءات والدراسات إلى أن أكبر نسبة فقر موجودة في سورية تتركز في إقليم الجزيرة، ولا يتوقف الأمر عند النسبة المرتفعة، بل هو الأعمق في مناطق القطر(انظر الجدول رقم3 في الملحق).

[8]الفقر المتعدد الأبعاد: دليل لتقويم درجة حرمان السوريين من ثلاث أبعاد أساسية في عملية التنمية وهي مستوى المعيشة، الصحة، التعليم. يقاس كل بعد بمجوعة من المؤشرات.

وبطبيعة الحال فإن كلمة فقر ترتبط بواقع تعليمي متدنٍّ، وواقع صحي متدنٍّ، وبنية تحتية ومستوى تنموي يعتبر الأدنى، ولكن هذا الفقر نفسه وبكل امتداداته السابقة، يتركز في منطقة اقتصادية مزدهرة وفي منطقة تاريخية كان لها ثقلها الحضاري عبر العصور، وهنا تكمن إحدى أهم مفارقات التنمية في الإقليم وأكثرها إيلاماً. ولا تزال الدراسات تؤكد على اشتداد «وتيرة الفقر في إقليم الجزيرة والمنطقة الشمالية الشرقية بشكل خاص، ولا سيما في دير الزور، متّسماً في هذه المناطق بالعمق إذ يتضافر سوء التوزع الجغرافي للسكان مع سوء توزيع الدخل الوطني»(التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008).

تتعدّد الأمثلة التي تبيّن حدّة الفقر في هذه المنطقة، إذ بلغت نسبة الفقر في محافظة دير الزور في المنطقة الشرقية 239% من النسبة على المستوى الوطني، وفقاً لدليل الفقر متعدّد الأبعاد الصادر في العام 2014. يعاني هؤلاء الفقراء وبشدة مما يسمى عوامل طاردة من أراضيهم، فيصبح الفقر هنا سبباً ونتيجة. إذ إنّ تفتُّت الملكية الزراعية، وصغرها الشديد، يحول دون قدرتها على إعطاء المالك وعائلته ما يكفي حياتهم اليومية، حيث يمنع صغر الحيازة من استخدام المكننة، وأساليب الري الحديثة فيأخذ العمل الزراعي شكل وسمات عملٍ موسميٍّ في أراضٍ صغيرة، أو في أراضٍ تعود ملكيتها لأشخاص آخرين، ويغدو غير كافٍ لمعيشة العائلة وسدّ احتياجاتها الرئيسية مما يؤدي إلى إفقارها واضطرارها للبحث عن موارد رزق أخرى، والهجرة إلى المدن الكبرى (دمشق، حلب) كمركزَين اقتصاديين أساسيين في البلاد.

تظهر الدراسات في هذا السياق أنّ نسبة 38,3%من الفقراء هم من العمال الزراعيين، فهم الأكثر عرضة للأخطار الاقتصادية بسبب موجات الجفاف، وانخفاض العائد من العمل الزراعي وانخفاض قدرة المزارعين في الوصول إلى القروض(التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، 2005).

من جانب آخر،تجدر الإشارة إلى **ارتباط الفقر بالخصائص الديموغرافية** للأسرة نفسها،فقد بينت الدراسات أن مظاهر الفقر أكثر وضوحاً في الأسر الكبيرة كثيرة الأبناء، وأن الأسرة يزداد حجمها في المناطق الريفية،أكانت فقيرة أم لا، كما يترافق الفقر مع الخصوبة المرتفعة وارتفاع حجم الأسرة،تبلغ مثلاً نسبة الفقراء الذين يعيشون في أسر تتألف من 7–9 أشخاص نحو 44,6%، في حين يعيش 4,34%من غير الفقراء في أسر تتألف من 4–6 أشخاص، ويتواجد في المناطق الريفية أكبر حجم للأسر (التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، 2005).

وبطبيعة الحال، يرتبط عدد أفراد الأسرة بشدّة بمعدل الإعالة، بمعنى أن فقر الفقراء يزداد بزيادة حجم الإعالة، فكلما ارتفع عدد أفراد الأسرة فرداً واحداً ترتفع نسبة الفقر[9] بمقدار 3% كما أن ارتفاع معدل الإعالة يعمل على استمرار إفقار الأسرة الفقيرة، وكلما ازدادت نسبة السكان أقل من 15 سنة بمقدار 1% فإن نسبة الفقر تزداد 0.56%(التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008).

بالاستناد إلى المعطيات العامة السابقة، نتوقف عند خصوصية منطقة الجزيرة في هذا الصدد. نلاحظ أن محافظة دير الزور تضم أعلى نسبة من السكان تحت سن 15 عامًا حيث بلغت 46.49% من إجمالي سكانها ثم محافظة الرقة بنسبة 44.37%. وهكذا فإن دير الزور هي الأعلى في معدل الإعالة الاقتصادية الذي يبلغ 4,32% وتتبعها والرقة بمعدل متقارب يبلغ 4.16%. ونجد الحالة معاكسة في محافظات اللاذقية وطرطوس حيث معدل الإعالة

[9]يتحدد مؤشر خط الفقر في سورية بدولارين للفرد الواحد في اليوم، فالفقراء هم من لا قدرة لهم على صرف دولارين يومياً لسد جميع احتياجاتهم (خدام، 2010، ص20).

2,7% وفي السويداء 3.22%،وحيث يترافق انخفاض معدل الإعالة مع ارتفاع نسبة السكان في الأعمار (15- 64 عاماً)، إذ بلغت نسبة هذه الشريحة 65.41% من إجمالي سكان محافظة اللاذقية (التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008).

وبالعودة إلى الواقع العام على مستوى القطر، ومع ما توصّلنا إليه من معلومات حول غنى إقليم الجزيرة وخصوبته وقدراته الزراعية الكامنة، نلحظ مفارقة جديدة تتمثل في عدم اتّساق الأمن الغذائي السوري مع ما تحمله البلاد عموماً، ومنطقة الجزيرة خصوصاً، من إمكانيات في مجال الزراعة. إذ بلغ حجم الذين لا يحققون الأمن الغذائي[10] عام2004 ما نسبته 22,3%من السكان، منهم 17,8%في الخطر، والنسبة الأعلى ممن لا يحققون الحد الأدنى من الطاقة الغذائية تركزت في حلب والرقة (التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، 2005). كما أن أكثر من 31% من السكان غير قادرين على تحقيق الأمن الغذائي في المناطق المناخية الجافة ونصف(التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، 2005). كما أن حرمان الطفل من التغذية في عام 2009 كان مرتفعاً نسبياً، وكانت دير الزور، والحسكة، والرقة، وحلب، وإدلب هي المحافظات الأكثر حرماناً على التوالي، وعلى الرغم من أن المناطق ال شمالية والشرقية تنتج المحاصيل الاستراتيجية الرئيسة في سورية، إلا أنها تحوي أعلى نسبة لحرمان الأطفال من التغذية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

أما في ما يخص المسألة التعليمية، فإن الفقر والأمية يرتبطان ترابطا وثيقاً، ففي البحث الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2005 تحت عنوان "الفقر في سورية"، تبيّن أن 18% من الفقراء هم من الأميين، ويكون الفقر أكثر عمقاً وشدة بين الأفراد الأميين، هذا وقد سُجِّلت أدنى معدلات للالتحاق بالتعليم الأساسي في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة على التوالي (الفقر متعدّد الأبعاد في سورية، 2014). ويظهر الشكل رقم 3[11] ارتفاع نسبة الأمية في هذه المحافظات، ومع أنها تحسنت بين العامين 1994و2004 إلا أنها حافظت على أعلى مستوى لها بين المحافظات، ليبدو التحسن تحسناً سطحياً ظاهرياً متدنياً في ارتفاعه، كما أن متوسط سنوات التمدرس هي الأقل قياساً ببقية المحافظات(انظر الجدول رقم 5). وتدل الأرقام في المجموعة الإحصائية للعام 2006 أن نصف النساء في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور أميات، أما نسبة النساء الأميات للفئة العمرية (15-24 عاماً) فهي أقل حيث تبلغ 25% (التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008). من جانبه بلغ معدل التحاق الإناث بالنسبة إلى الذكور في الجامعات للعام 2008 أدنى مستوى في الرقة 27% وإدلب 36% وديرالزور 45% والحسكة 56% بينما كان الأعلى في جامعات دمشق وطرطوس حيث بلغ 139% و153% (التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية،2010).

[10]بحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية فإن الأمن الغذائي يتحدد بـ"توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية- الاجتماعية، للبشر كافة للحصول على الغذاء الكافي، والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية"(خدام، 2010، ص13).

[11]رسِم استنادًا إلى بيانات الجدول رقم (4) في الملحق.

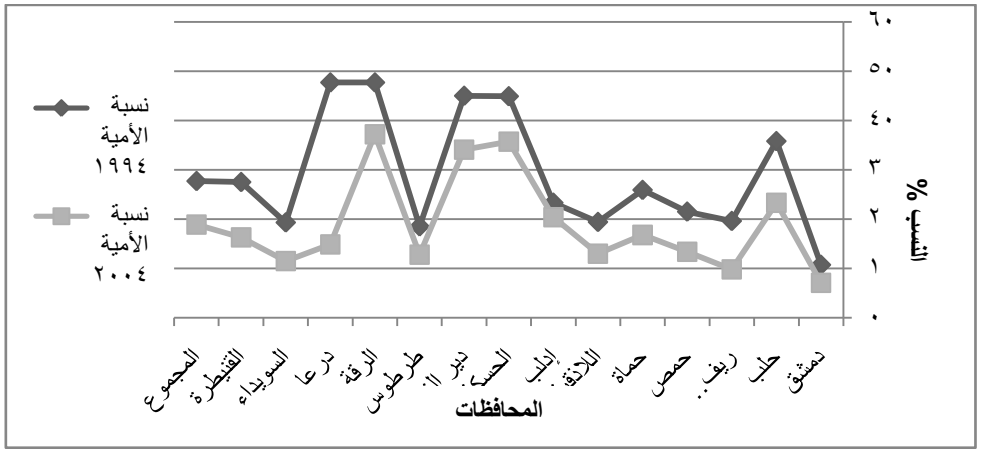

الشكل (3): نسب الأمية حسب المحافظات السوريّة عامَي 1994 و2004

وأخيراً وعلى المستوى الصحي، يبدو أن ضعف النظام الصحي في إقليم الجزيرة ليس إلا جزءاً من ضعفه على مستوى مناطق القطر كافة، حيث ربع سكان الريف محرومون من المراكز الصحية الواقعة ضمن مسافة 5 كيلومترات، ونجد محافظات الرقة والحسكة ودير الزور التي تحتل مركزاً متميزاً في الإنتاج الزراعي والنفطي تقع في المرتبة الأخيرة بمؤشر أطباء الصحة[12](التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية،2008).

يثير هذا الواقع تساؤلات عدّة، خصوصاً مع امتلاك سورية لبنية تحتية صحية قوية ومنتشرة كشبكة واسعة من المستشفيات، والمراكز الصحية، إضافة إلى أنها من أولى البلدان العربية التي عملت على جعل الخدمات الصحية خدمات معممة، وديمقراطية، ورصدت لذلك تمويلاً كبيراً. كما أنها من الدول التي اهتمت ببناء الكليات الطبية، وتضم العديد من شركات الأدوية،إضافة إلى تسجيل حالات نجاحٍ وتميُّزٍ للطبيب السوري في عددٍ دول العالم المتقدم والنامي. أمام هذا النجاح والعمل التنموي الصحي المتميز يوجد واقع بتفاصيل مناقضة تماماً، ففي الوقت الحالي تسبق الكثير من الدول العربية سورية في مجال أداء النظام الصحي، وهذا النظام الصحي نفسه يعمل على تبديد رأس المال البشري المدرب وذي الخبرة العالية، وهذه نقطة بالغة الأهمية والخطورة. ففي التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية WHO للعام 2000 لقياس أداء النظم الصحية احتل أداء النظام الصحي السوري المرتبة 108 عالميا من أصل (190) والمرتبة 19 عربياً(التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008).

في ظلّ تناقضات الواقع الصحيّ السوري عموماً، يتّسم إقليم الجزيرة بخصوصيته،فالمستوى الصحيّ العام فيه أقل مستوى من الأقاليم الأخرى في البلاد، ويعاني بوضوح من افتقاره إلى المراكز الصحية. وقد سجّلت محافظة الحسكة أعلى نسبة للنساء اللواتي لم يحصلن على رعاية طبية بسبب بعد مكان الخدمة بلغت 37% تليها دير الزور 36% وفي الرقة 33% وهي نسب متباينة بشدة مع محافظات أخرى مثل دمشق 9% واللاذقية 8,4%

[12]مؤشر أطباء الصحة واحد من مؤشرات الخمسة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية WHO في تقريرها لقياس أداء النظم الصحية للعام 2000. والمؤشرات هي: 1-المستوى الصحي العام أو متوسط العمر المتوقع المصحح باحتساب مدة التعوق . 2-توزيع الصحة في أوساط السكان. 3- المستوى الإجمالي لقدرة النظام على الاستجابة لتوقعات الناس. 4-توزع القدرة على الاستجابة على قدم المساواة دون تمييز أو فوارق بين الناس. 5-توزيع المساهمات المالية. (التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية، 2008، ص194)

وطرطوس5,9%. وكذلك الأمر بالنسبة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة التي بلغت أقل نسبة في محافظة دير الزور بنسبة 17% وفي الرقة 40% وفي الحسكة 50% (المسح الصحي الأسري، 2011). انظر الشكلين رقم 4 و 5[13].

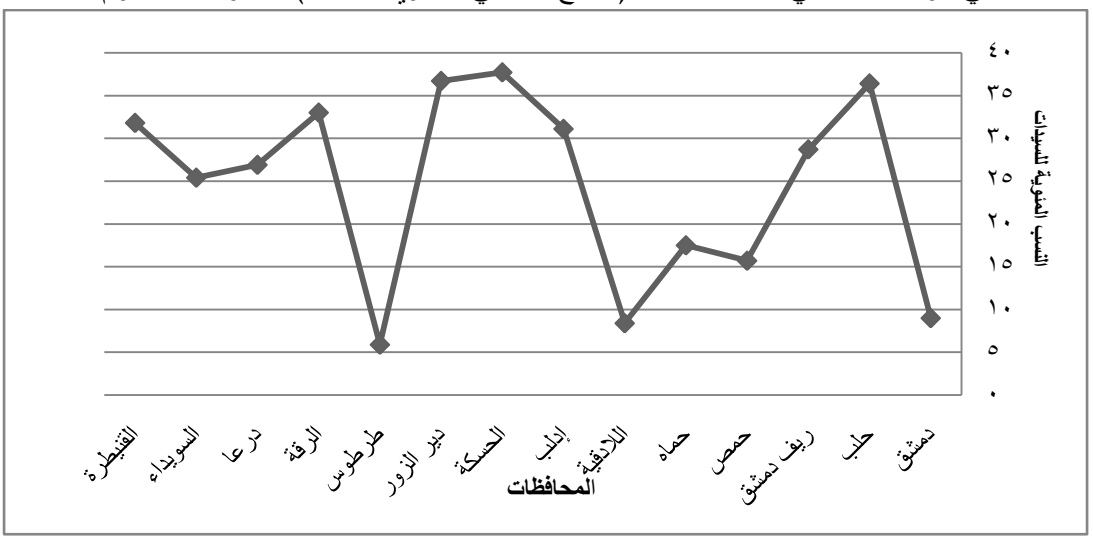

الشكل (4): نسب السيدات (15–49 عامًا) المتزوجات أو السابق لهنّ الزواج اللواتي لم يحصلن على رعاية صحية بسبب بعد المكان

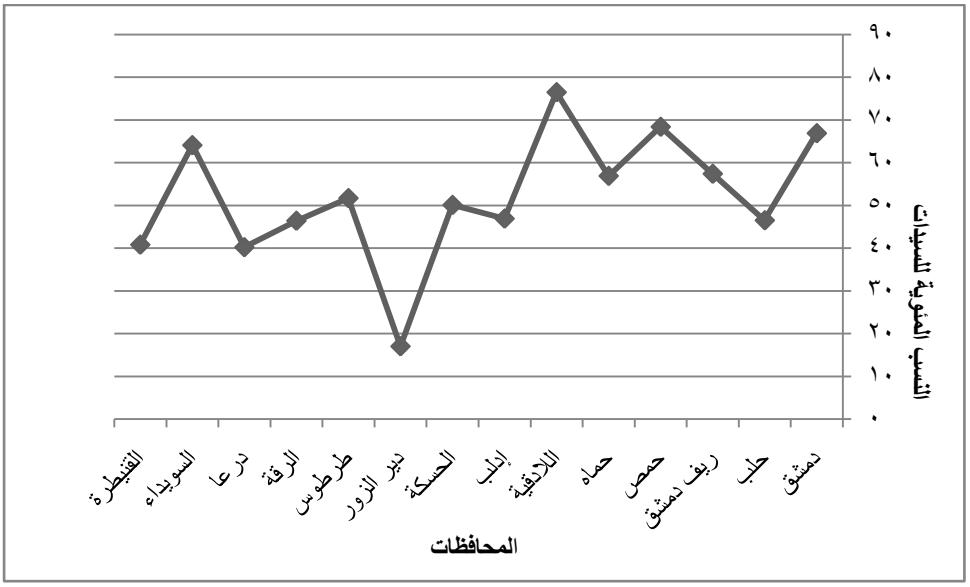

الشكل (5): نسب النساء المتزوّجات حاليًا البالغات من العمر (15–49 عامًا) والمستخدمات حالياً لأي وسيلة لتنظيم الأسرة حسب المحافظات

تعكس هذه المعطيات، الظاهرة بوضوح على الشكلَين البيانيين السابقين، بعض ما اتّسمت به الحالة الصحية في منطقة الجزيرة من تأخر، وهي – إلى جانب ما ورد من معطيات سابقة – تبيِّن وجود صعوبات جليّة على المستويات التنموية كافّة تعاني منها المنطقة، وتضعها حقيقةً على مسافة أدنى من مراكز محافظات أخرى في القطر. لا ريب أن هذا الواقع الذي ترك آثاره على امتداد العقود السابقة على شكل عثرات تنموية – لم تؤثر في المنطقة المدروسة وحدها بل تركت آثارها كذلك على محافظات القطر الأكثر تنمية – سيستمر في خلق مزيد من الاختلالات

[13] **رسِم الشكلان بناءً على بيانات الجدوَلين 6 و7.**

الديموغرافية، وبالتالي الصعوبات التنموية، ما لم يتمّ تجاوزه عبر خطّة دقيقة وموجّهة خصيصاً لدعم هذه المنطقة الغنية والمستنزفة والقابلة لأن تكون مصدر دعم قوي لاقتصاد البلاد.

الاستنتاجات والتوصيات:

أظهرت هذه الورقة البحثية تناقضاً شديداً في واقع منطقة غنية بمواردها الطبيعية فقيرة بعملياتها التنموية والنهضوية، ففي حين تستثمر موارد تلك المنطقة لإتمام العمليات التنموية في أنحاء البلاد، فإنها لاتستثمر للنهوض بتلك المنطقة نفسها، ليبقى الفقر والأمية والتسرب من المدارس والإهمال الصحي سمة رئيسة لحال سكان هذا الإقليم. وبعد مرور حوالى ستة عقود على بداية النهضة الزراعية، واستثمار مصادر الطاقة، مازال إقليم الجزيرة يعاني استمرار ذات المشاكل، ومازال يدعى "الإقليم النائي"، وفي ذلك هدر واضح لموقعه الحدودي ولإمكاناته الطبيعية والجغرافية، ولطاقاته البشرية، ممّا ينبئ بمشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة ستعاني منها جميع مناطق البلاد في حال استمرار هذا الوضع. ولابد من حلول سريعة وفعالة للنهوض بحال المورد البشري في منطقة تسجل أعلى مستوى للنمو السكاني في القطر، فالمورد البشري هو الفاعل الأساس في عمليات التنمية والتطوير، خاصة مع وجود تقديرات بارتفاع حجم الشريحة السكانية في سن العمل 15–64 إلى ما يزيد على 60 % منذ مطلع القرن الحالي، مما يعني بداية انفتاح النافذة الديموغرافية وضرورة استغلالها عبر خطط استثمارية مستدامة للموارد الطبيعية التي تشير معظم الدراسات بأنها بدأت تتناقص وتتدهور، وكذلك عبر خطط تنموية مدروسة للنهوض بالجانب البشري وإلحاق هذه المنطقة – على الأقل – بالمستوى العام لمحافظات القطر الأخرى.

المصادر والمراجع:

2. أحمد، هناء يحي سيد. *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال فترة 1980–2005*. بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، إشراف: د. محمد كروش؛ د. عبد الهادي الرفاعي، 2006–2007.
3. باروت، محمد جمال. *التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية* . المركز العربي لبحوث السياسات، 2013.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *تحليل الفقر في سورية1997–2004*. 2005.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة. *التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية2025: المحور السكاني والمجالي*. دمشق 2007.
6. الهيئة السورية لشؤون الأسرة . *التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية*. دمشق، 2008.
7. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية*. دمشق،2010.
8. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية*. دمشق،2005.
9. المكتب المركزي للإحصاء . *توزع السكان الجديد*. دمشق، 2005.
10. خدام، منذر .*الأمن الغذائي السوري*. وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

11. رهبان، عبد الرؤوف. *التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية* : دراسة في الجغرافية الاقتصادية. مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1-2 ، دمشق، 2009.

12. غاريث،إدواردز جونز. *السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات*. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، دمشق، حزيران2002.

13. المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة اليونيسف. *الفقر متعدّد الأبعاد في سورية*. 2014.

14. المكتب المركزي للإحصاء . *المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011*. دمشق.

15. .جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية والمكتب المركزي للإحصاء. *المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009* ، دمشق، 2011.

16. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، *المركز الوطني للسياسات الزراعية . واقع الغذاء والزراعة في سورية، 2007*.

17. MOAZZAM, ALI. *Principles of Population and Demography*. Department of Reproductive Health and Research, World Health Organization, October 10, 2011.

18. *Report of the World Commission Environment and Development: Our Common Future.* United Nation, 1987.